

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### خلاصة البحث السابق

في الصورة الأولى من البحث، ومع فرض تماثل الوجوبين من حيث الإطلاق والاشتراك، يذهب الإمام الخميني (قده) إلى لزوم الاحتياط، ويختلف بذلك مختار المحقق النائيني. فصورة العلم الإجمالي هي: إما أن يكون وجوب الوضوء نفسياً، وإما أن تكون الصلاة مقيدة بالوضوء؛ مع فرض العلم التفصيلي بطبيعي وجوب الوضوء (الأعم من النفسي والغيري). ويصرح الإمام (قده) بأن البراءة من التقييد لا تجري؛ وذلك لأن العلم الإجمالي المذكور منجز، ولا ينحل بالعلم التفصيلي بطبيعي الوجوب، بل إن الانحلال بهذا الوجه يستلزم المحذور؛ وهي النكتة نفسها التي قررها المحقق النائيني في باب الأقل والأكثر الارتباطيين بناءً على كبرى «الاشتغال اليقيني بقتضي الفراغ اليقيني»، حيث إن الامتثال الاحتمالي غير كافٍ، وإن انحلال العلم الإجمالي إلى «علم تفصيلي بالأقل» و«شكٌ بدوي في الأكثر» غير معقول. وأما في المقابل، فإن المحقق النائيني يرتضى جريان «أصلية البراءة عن التقييد» ويأخذ بـ«نتيجة الإطلاق»، قائلاً إن الوضوء واجبٌ على كل حال (سواء كان نفسياً أم غيرياً)، وإن الشك إنما هو في تقييد الصلاة. ومحل النزاع هو في أن العلم الإجمالي المذكور هل يمنع من جريان البراءة من التقييد، أم يمكن التمسك بـ«الانحلال الحكمي»؟ وبحسب نظرنا، فإن الانحلال الحكمي يرتكز على ركنين: 1- تحليل المتعلق وإثبات «المعلوم التفصيلي بالواقع» في القدر المتيقن (وهو الأقل). 2- وجريان الأصل الموضوعي النافي للزائد (وهو البراءة من التقييد)، الذي يقلص دائرة الاشتغال إلى القدر المتيقن، و يجعل امتثال الأقل امتثالاً يقينياً. وفوق ذلك، فبحسب تقرير الشهيد الصدر، فإن تعارض البراءة من التقييد مع البراءة من النفسية منتفٍ في الواقع الواحدة. فالمحصل هو وجود مسلكين منهجين: مسلك الإمام الخميني والمتحقق الخوئي، الذي يرتكز على بقاء العلم الإجمالي والاحتياط. و المسلك المحقق النائيني والشهيد الصدر، الذي يرتكز على البراءة من التقييد والتخيير في ترتيب الامتثال. و اختيار أيٍ منهما منوطٌ بقبول الانحلال الحكمي ودور الأصل الموضوعي في نفي القيد أو رفضه.

### الصورة الثانية في كلام المحقق النائيني: الجريان الثلاثي للبراءة

في الصورة الثانية، يفرض أن اشتراط «خصوص الوجوب النفسي المعلوم» بالوقت محرز؛ وكمثالٍ على ذلك: فإن وجوب الصلاة وجوبٌ نفسي، وتعلقه بـ«ما بعد دخول الوقت» أمرٌ مسلمٌ. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة «وجوب الطهارة» إلى الوقت مرددةٌ بين الإطلاق والاشتراك؛ بمعنى أننا لا نعلم هل حكم الطهارة مطلقٌ من حيث الزمان أم مقيدٌ. فمن وجهة نظر المحقق النائيني، فإن المنهج الصناعي في هذه الصورة هو أن نفكك محاور الشك الثلاثة بعضها عن بعض، وأن نبحث في كل محور عن مجرى الأصل العملي والنتيجة الامثلية المترتبة عليه على نحوٍ مستقل. وإن محصل هذا البحث الثلاثي يضمن انسجام الصورة منطقياً من جهة، وينع من الخلط بين الحيثيات ونشوء التعارض بين الأصول من جهة أخرى.

### المحور الأول: الشك في تقييد متعلق الصلاة بالطهارة

فرض الشك هو: هل «متعلق وجوب الصلاة» مقيدٌ بالطهارة أم لا؟ وبعبارة أخرى: هل وجوب الصلاة النفسي مشروطٌ بـ«الوضوء» أم لا؟ فالحيثية محل البحث هي الحيثية الوضوعية للتقييد، لا حيثية كيفية الجعل (نفسي/غيري). وفي هذا المقام، فإن المجرى الصحيح هو «أصلية البراءة عن القيد الزائد». فالشك في التقييد هو شكٌ في حيثية قابلةٍ للجعل، وفي مثل هذه الموارد،

يجري الأصل الترخيصي ويرفع الإلزام الزائد. والنتيجة هي نفي تقييد الصلاة بالطهارة وإثبات «نتيجة الإطلاق» في جانب الصلاة، وبالتالي إثبات نفسية الوضوء. وبعبارة أخرى، فكما هو الحال في الصورة الأولى، ينتفي الالتزام بالإتيان بالصلاحة على نحو التقييد، ولا يكون المكلف في كفةٍ من حيث تقييد الصلاة بالطهارة.

### المحور الثاني: الشك في وجوب النفي للطهارة «قبل الوقت»

فلو كان «وجوب الطهارة» نفسياً، لبقي على إطلاقه ولم يكن مقيداً بالوقت. وأما لو كان وجوبه غيرياً، لكان تابعاً لوجوب الصلاة، وبالتالي يكون مشروطاً بدخول الوقت. والآن، فإننا نشك في أصل ثبوت وجوب النفي للطهارة «قبل الوقت». وهنا تجري «أصالة البراءة» من الوجوب قبل الوقت؛ وذلك لأن الفرض هو الشك في إلزام مستقل قبل الوقت، ومجرى الأصل هو الموضع المجعل المشكوك. عليه، فإنّ محصل الأمر من هذه الحيثية يبدو لصالح الغيرية؛ أي أنه على الأقل ينفي «وجوب الطهارة قبل الوقت»، ولو كان ثمة إلزام بالطهارة، لكان مختصاً «ما بعد دخول الوقت»؛ سواء كان وجوب الطهارة في التحليل الثبوتي نفسياً أم غيرياً. وبينما أدق: فإنّ الأصل يرفع نطاق الإلزام عن مرحلة ما قبل الوقت، ويثبت بذلك أنه لو كان ثمة وجوب، فهو مقيد بظرف ما بعد الوقت.

### المحور الثالث: الشك في وجوب الوضوء للمتوسط قبل الوقت

والشك هنا هو في أن «وجوب الطهارة بعد الوقت» هل هو مطلق، أم أنه يختص بمن لم يتوضأ «قبل الوقت»؟ أي أن من أتى بالطهارة «قبل الوقت»، فهل يتوجه إليه وجوب الطهارة بعد دخول الوقت أم لا؟ وبصياغةً اصطلاحيةً أدق: هل «وجوب الطهارة بعد الوقت» مطلق في حق الجميع، أم أنه يختص بـ«من لم يتوضأ قبل الوقت»؟ وهنا أيضاً تجري «أصالة البراءة» من الوجوب بعد الوقت بالنسبة إلى «المتطهر قبل الوقت»؛ وذلك لأننا نشك في تعلق إلزام جديد بمثل هذا المكلف، والأصل يرفع الإلزام المشكوك.

النتيجة: تكون النتيجة من هذه الحيثية لصالح النفي؛ أي أن المكلف لو كان قد حصل الطهارة «قبل الوقت»، فإنه لا يثبت في عهده إلزام جديد بعد دخول الوقت. وهذه النتيجة لا تتنافي مع نتيجة المحور السابق؛ فالمحور الثاني قد نفى نطاق الإلزام عن مرحلة «ما قبل الوقت»، والمحور الثالث قد أثبت أنه حتى بعد الوقت، لا ينعقد إلزام جديد بالنسبة إلى «المتطهر قبل الوقت».

الخلاصة النهائية للصورة الثانية: بناءً على التفكير الثلاثي المتقدم، تجري ثلاثة أصولٍ ترخيصيةٍ بلا معارض، وينتَجُ كلُّ منها حيثيةً من حيثيات المسألة: 1- أصالة البراءة من تقييد الصلاة بالوضوء. 2- وأصالة البراءة من وجوب النفي للوضوء قبل الوقت. 3- وأصالة البراءة من الوجوب بعد الوقت بالنسبة إلى من تطهر قبل الوقت. وهذه الأصول الثلاثة لا تتعارض فيما بينها؛ وذلك لأنَّ موضوعاتها وظروف جريانها متباعدة، وـ«وحدة المورد» التي هي شرط التعارض مفقودة. كما أنّ «أصل وجوب الطهارة بعد الوقت» - في حق من لم يتوضأ بعد - معلوم في الجملة؛ إلا أنَّ هذا العلم أعمّ من أن تكون الصلاة مقيدة به أم لا، وهو أعمّ أيضاً من أن يسري ذلك الوجوب إلى «المتطهر قبل الوقت» أم لا. عليه، فإنَّ العلم المذكور لا يمنع من جريان الأصول في تلك المحاور الثلاثة؛ إذ إنَّ كلَّ أصلٍ منها إنما يتصدى لرفع الإلزام المشكوك في نطاقه الخاص، فلا يزاحم الآخر.

الثمرة الامتثلية وصلتها بالصورة الأولى: إنَّ الثمرة الامتثلية لهذه الصورة بيّنة. فمن جهة، وبسبب جريان البراءة من التقييد، لا يكون المكلف ملزماً بالإتيان بالصلاحة على نحو التقييد، فتشتَّت «نتيجة الإطلاق» في جانب الصلاة. ومن جهة أخرى، وبواسطة البراءة من الوجوب قبل الوقت، لا يثبت في عهده تكليف بتحصيل الطهارة قبل حلول الوقت. وكذلك، وبناءً على البراءة في المحور الثالث، فلو كان المكلف قد تطهر قبل الوقت، لم يتوجه إليه إلزام جديد بعد دخول الوقت. نعم، إنَّ «أصل وجوب الطهارة بعد الوقت» بالنسبة إلى من لم يتوضأ بعد معلوم في الجملة. إلا أنَّ هذا العلم، بحسب التحليل الصناعي، أعمّ من أن تكون الصلاة مقيدة به، وهو أعمّ أيضاً من أن يكون تقديم الطهارة على الصلاة لازماً. عليه، فإنَّ الجمع عرفاً بين امتثال الصلاة وامتثال الطهارة

متّأّخراً (على فرض ثبوت وجوبها النفسي) لا يستتبع محدودراً. وعلى تقدير الغيرية أيضاً، فيما أنّ تقييد الصلاة قد انتفى، فلا يثبت الإلزام بتقديم الطهارة على الصلاة. وعلى هذا القياس، فإنّ نتائج هذه الصورة من حيث نفي التقييد تتفق مع نتيجة الصورة الأولى، مع فارقٍ هو أنّ نسبة وجوب الطهارة إلى ظرف الزمان قد نُوّحت هنا على نحوٍ مستقلٍ.

وجه عدم التعارض وعدم الحاجة إلى الانحلال: والنكتة الصناعية المهمة هي أنه لا حاجة في هذه الصورة إلى طرح مسألة «الانحلال» – لا الحقيقى ولا الحكيم؛ وذلك لأنّه لا يقع تعارضٌ بين الأصول أساساً حتى نلجم إلى الانحلال. فالأصول الثلاثة تجري جميعها في أفقٍ موضوعي متباین وعلى وفق القاعدة: فالبراءة من التقييد تجري في ساحة الحكم الوضعي القابل للجعل. والبراءة من الوجوب قبل الوقت تجري في ساحة الحكم النفسي المحتمل. والبراءة من الوجوب بعد الوقت بالنسبة إلى «المتطهر قبل الوقت» تجري في ساحة ذلك الحكم نفسه بحسب موضوعه المضيق. وعليه، فلا يُعدُّ أىً منها «أصلاً مؤمناً معارضاً» للآخر، ويكون الجمع بينها جمعاً صناعياً متتسقاً. وقد قرر المحقق النائيبي هذه البنية بوضوح، حيث يقول:

وأما الصورة الثانية وهي ما علم فيه اشتراطُ خصوص الوجوب المعلوم كونه نفسيًا، فالشك فيها من جهة تقييد ما علم كونه نفسيًا بالآخر يكون مجرى للبراءة، كما أن الشك فيها من جهة الشك في الوجوب النفسي قبل حصول ما هو شرطُ للوجوب الآخر مجرى للبراءة أيضاً، تكون النتيجة من هذه الجهة نتيجة الغيرية، فيختص وجوب الطهارة في مفروض المثال بما بعد الوقت الذي هو شرط لوجوب الصلاة. نعم، هناك جهة أخرى للشك و النتيجة معها للنفسية، و هي جهة الشك في أن الوضوء مثلاً إذا أتى به قبل الوقت يسقط به الوضوء فيما بعد الوقت أو لا؛ وبعبارة أخرى، يكون الشك في أن وجوب الوضوء بعد الوقت مطلق أو مختص بمن لم يتوضأ قبله، و مقتضى البراءة هو عدم الوجوب بالإضافة إلى المتوضئ قبله، فيكون النتيجة مع الوجوب النفسي. وبالجملة، أصلّة البراءة بالإضافة إلى تقييد الصلاة بالوضوء و بالإضافة إلى وجوبه قبل الوقت و وجوبه بعد الوقت لمن توّضاً قبل الوقت بلا معارض؛ فإنّ أصلّ وجوبه لمن لم يتوضأ قبل الوقت وإن كان معلوماً بعد دخوله إلا أنه أعمّ من أن تكون الصلاة متنقّدة به حتى لا يجوز الإتيان به بعدها.[1]

النتيجة النهائية: وبهذا، فإنّ الصورة الثانية، في إطار «التفكير الثلاثي»، تؤول إلى نتيجةٍ بينيةٍ ومتتسقةٍ: وهي جريان ثلاث براءات بلا معارض، كلٌ منها في ظرفه الخاص، وتجمع جميعها في اتجاهٍ واحد، وهو: نفي تقييد الصلاة بالطهارة، ونفي وجوب الطهارة قبل الوقت، ونفي الوجوب الجديد بعد الوقت بالنسبة إلى المتطهر قبل الوقت. وهذه المجموعة، من جهةٍ، تراعي المنطق الأصولي القائم على «رفع الإلزام الزائد»، ومن جهةٍ أخرى، تؤول إلى «نتيجة الإطلاق» في جانب الصلاة؛ وذلك من دون الوقوع في تعارض الأصول أو الافتقار إلى التمسك بمبحث الانحلال. كما أنّ هذا البحث يكشف عن أنّ محور التحليل هو دائمًا «المجعل» و«ظرفه وموضوعه»، وأنّ كيفيات العمل – كالنفسية والغيرية – لا دور لها في مجرى الأصل إلا بمقدار دخالتها في تعين نطاق المجعل.

### إشكال المحقق الخوئي على المحقق النائيبي في الصورة الثانية

في الصورة الثانية من محل البحث، فإنّ مبني آية الله الخوئي (قدس سره) يرتكز على أنّ نسبة «الوجوب النفسي المحتمل للوضوء» إلى ظرف الزمان هي التي تحديد مسار الأصول العملية. ومن هذا المنطلق، فإنه (قده) يفرّع الصورة إلى فرضين اثنين: 1- إنما أن تكون النفسية المحتملة مقيدة بـ «ما قبل الوقت». 2- وإنما أن تكون مطلقةً وغير مقيدةً بما قبل الوقت. وفي كلٍ من هذين الفرضين، وبناءً على القاعدة التي قررها في موضعها – وهي «تنجز العلم الإجمالي في التدرجيات» – يكون التكليف الأصولي والامثلى مختلفاً. وفي ما يلي، نعرض هذين الفرضين وما يتربّط عليهما من نتائج ببيانٍ منقح.

### الفرض الأول: كون النفسية المحتملة للوضوء مقيدةً بما قبل الوقت

صورة الشك في هذا الفرض هي كالتالي: إنّ لدينا علماً إجمالياً بأحد إلزمتين زمانيتين متباینن في ظرف الامتثال: إما «لزوم

الإتيان بالῷو ة قبل الࡑت» (لو كان وجوب الῷو ة نفسياً ومقيداً بما قبل الࡑت). وإنما «لزوم الإتيان بالῷو ة بعد الࡑت» (لو كان وجوب الῷو ة غيراً وتابعاً لوجوب الصلاة). وببيان آخر: فإنَّ العلم الإجمالي يتحقق بمعنى أنه «إما أنَّ أتواه الآن، وإنما أنَّ أتواه لاحقاً»، من دون أن يتعين أحد الطرفين. والقاعدة المحورية عند المحقق الخوئي هي أنَّ «العلم الإجمالي» منجزٌ في التدرجيات كما هو منجزٌ في الدفعيات. يعني ذلك أنَّ هذا المقدار من العلم كافٍ لسقوط الأصول الترخيسية عن الأطراف، فلا يمكن التمسك بـ«أصل البراوة» في أيٍ من الطرفين (قبل الࡑت أو بعده). والملك في ذلك بين: وهو أنَّ جريان البراوة في كلا الطرفين مستلزمٌ للمخالففة القطعية العملية؛ وهذا مما لا يمكن الالتزام به بناءً على السيرة العقلائية والارتکاز الأصولي.

وعلى هذا الأساس، تتضح النتيجة الأصولية والامتثالية في هذا الفرض: وهي أنَّ الرجوع إلى البراوة في أيٍ من طرفي ما قبل الࡑت وما بعده غير جائز، وأنَّ الوظيفة هي الاحتیاط. والاحتیاط الناجع والمطمئن في هذا المقام هو أنَّ يأتي المكلف بـ«الῷو ة قبل الࡑت»؛ وذلك لأنَّه: إنَّ كان الواقع هو «الوجوب النفسي قبل الࡑت»، فقد امتنل. وإنَّ كان الواقع هو «الوجوب الغيري بعد الࡑت»، فإنَّ ذلك الῷو ة نفسه – مع فرضبقاء الطهارة – يكفي للصلة بعد دخول الࡑت. ومن الطبيعي أنه لو بطل الῷو ة المتقدم، فإنَّ المكلف، بمقتضى حكم العقل بالاحتیاط، يكرر الῷو ة بعد دخول الࡑت حتى يتحقق الامتثال القطعي للوظيفة.

ولا يخلو التدقيق في النكتة التي يصرّ بها المحقق الخوئي من فائدته: وهي أنَّ مراده من أنَّ «البراوة لا تجري في أيٍ منهما» إنما هو ناظرٌ إلى «أصل الإلزامين الزمانيين المتناهيين» (وهما لزوم الإتيان بالῷو ة قبل الࡑت) أو لزومه بعد الࡑت على تقدير النفسيه المقيدة، أو لزومه بعد الࡑت على تقدير الغيرية؛ لأنَّه لو توضاً أحدُ «قبل الࡑت» وبقي وضوه إلى ما بعد الࡑت، وجبت عليه الإعادة حتماً. ففي هذا الفرض الأخير، فإنَّ «لزوم وقوع الῷو ة بعد الࡑت» يُعدُّ عوناناً زائداً لا دليل عليه؛ وعلىه، فإنَّ تقييد وقوع الῷو ة بما بعد الࡑت يكون مشكوكاً، ويجري الأصل الترخيسى بالنسبة إلى هذا القيد الزائد، فينفي بذلك الإعادة.

تبين نسبة البراوات إلى العلم الإجمالي: مع لحاظ الفرعين المتقدمين، يتضح أنَّ ركن تحليل السيد الخوئي هو «تنجز العلم الإجمالي في التدرجيات». فالعلم الإجمالي بين «لزوم الإتيان بالῷو ة قبل الࡑت» و«لزومه بعد الࡑت» يمنع من جريان أي براوةٍ ناظرةٍ إلى نفي هذين الإلزامين المتقابلين. وعليه، فإنَّ «البراوة من تقييد الصلة بالῷو ة» هي الأخرى، بحسب دعواه (قده)، تتعارض مع «البراوة من الوجوب النفسي للῷو ة قبل الࡑت»، فتسقطان معاً؛ وذلك لأنَّ الجمع بين المؤمنين، مع وجود علمٍ إجمالي منجزٌ، يستلزم المخالففة القطعية العملية. وببيانه (قده) في المقام هو كالتالي:

ولأنَّا نأخذ بالنظر في هذه الجهات بيان ذلك: إنَّ وجوب الῷو ة في مفروض المثال المردَّ بين النفسيِّ والغيري إذا كان نفسياً فلا يخلو من أنَّ يكون مقيداً بإيقاعه قبل الࡑت أو يكون مطلقاً، وأما وجوبه الغيري فهو مقيد بما بعد الࡑت على كلَّ تقدير. وعلى الأول فلا يمكن جريان البراوة عن تقييد الصلة بالῷو ة لمعارضته بجريانها عن وجوبه النفسيِّ قبل الࡑت، وذلك للعلم الإجمالي بأنَّه إماً واجب نفسيِّ أو واجب غيري، وجريان البراوة عن كليهما مستلزم للمخالففة القطعية العملية، وقد ذكرنا في محله أنه لا فرق في تنجز العلم الإجمالي وسقوط الأصول عن أطرافه بين أن تكون أطرافه من الدفعيات أو التدرجيات. وعلى ذلك فلا بدَّ من الاحتیاط والإتيان بالῷو ة قبل الࡑت، فإنَّ بقي إلى ما بعد أجزأ عن الῷو ة بعده، ولا يجب عليه الإتيان به ثانياً، وإلاً وجب عليه ذلك بمقتضى حكم العقل بالاحتیاط. فالنتيجة هي نتيجة الحكم بالوجوب النفسيِّ والغيري معاً من باب الاحتیاط.[2]

الخلاصة النهائية: بناءً على التقرير المتقدم، فإنَّ إشكال السيد الخوئي على مسلك المحقق النائي في الصورة الثانية يرتكز على دعامتين اثنتين: الأولى، تنجز العلم الإجمالي في التدرجيات وسقوط الأصول الترخيسية عن أطرافه. والثانية، تحليل نسبة النفسية المحتملة إلى ظرف الزمان. وعليه، ففي فرض «كون النفسيه مقيداً بما قبل الࡑت»، فإنَّ العلم الإجمالي بين «لزوم الإتيان بالῷو ة قبل الࡑت» و«لزومه بعد الࡑت» يمنع من جريان البراوة في كلا الطرفين. كما أنَّ البراوة من تقييد الصلة هي الأخرى تقع في معرض المعارضة مع البراوة من الوجوب النفسي قبل الࡑت؛ فالمسلك الصحيح إذن هو الاحتیاط. ويتتحقق الامتثال الاحتیاطي بالإتيان بالῷو ة قبل الࡑت؛ فإنَّ بقي إلى ما بعد الࡑت، كان مجزئاً ولا تلزم الإعادة. وإنْ بطل، تُدارك بعد الࡑت.

- 
- [1] - محمدحسین نائینی، أَجُود التقریرات، با ابوالقاسم خویی (قم: مطبعة العرفان، 1352)، ج 1، 170.
  - [2] - ابوالقاسم خویی، محاضرات فی أصول الفقه، با محمد اسحاق فیاض (قم: داراللهادی، 1417)، ج 2، 393-394.
- 

#### المصادر

- خویی، ابوالقاسم. محاضرات فی أصول الفقه. با محمد اسحاق فیاض. ۵ ج. قم: داراللهادی، 1417.
- نائینی، محمدحسین. أَجُود التقریرات. با ابوالقاسم خویی. ۲ ج. قم: مطبعة العرفان، 1352.